

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



06 أفريل 2015

رقم ..... 8.1 ..... و.أ.

الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

## الموضوع: بخصوص الأمن الوقائي.

تذكيرا بتعليمتي المؤرخة في 29 سبتمبر 2014، يشرفني أن اطلب منكم السهر شخصيا على تعزيز تدابير الأمن الوقائي على مستوى الهياكل والمؤسسات التابعة لسلطتكم، وبوجه أخص تجاه الرعايا الأجانب.

ومن أجل اتقاء التهديدات المحتملة، فإن أمن المؤسسات والمنشآت يتطلب من مجمل القطاعات، تفاعلا متزايدا ومشاركة متواصلة.

ولهذا الغرض، يجب أن تتخذ تدابير أمنية خاصة وبصفة متكيفة وفق وضعية المواقع وطابعها الحساس.

وفضلا عما يملية الأمن الداخلي للمؤسسات (SIE)، من متابعة للتدابير وتنفيذها، ينبغي أن تولي عناية خاصة لحماية الرعايا الأجانب العاملين بالجزائر، على مستوى تنقلاتهم، وأماكن عملهم وإقامتهم.

وفيما يخص توظيف أعوان للأمن لدى الهياكل والمؤسسات تحت الوصاية، يتعين أن تحظى ملفات المرشحين بدراسة دقيقة، ليس فحسب بغرض التحقق من مهاراتهم ومؤهلاتهم، بل وخاصة من أجل التأكد من مصداقيتهم من حيث السلوك.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتح على المتابعة الصارمة للمسائل الأمنية التي تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة للبلاد.

الوزير الأول

عبد المالك سلال



وزارة التعليم المهنيين

أمانة الوزير

رقم: 728

تاريخ: 06 أفريل 2015

سخة إلى: السيد رئيس الجمهورية (على سبيل عرض حال).

السيد رئيس دائرة الاستعلام والأمن

السيد قائد الدرك الوطني

السيد المدير العام للأمن الوطني

وزارة التكوين والتوظيف

الأمانة العامة

رقم: 532

تاريخ: 07 أفريل 2015